جامعة الاسكندرية
كلية الحقوق
قسم القانون العام

التحكيم في العقود الإدارية

رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

مقدمة من

الباحث / علي علي أمين يوسف

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / ماجد راغب الحلو

T07-01371

٢٠١٣م / ١٤٣٤هـ

٤٤٥٧
٢٠١٨
فاضية الرسائل
٧ / ٥٤٥
٢٠١٣

جامعة الاسكندرية
كلية الحقوق
قسم القانون العام

التحكيم فى العقود الإدارية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من
الباحث / على على أمين يوسف

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور / ماجد راغب الحلو

٢٠١٣م / ١٤٣٤هـ

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور **ماجد راغب الحلو** (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ القانون العام

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

الأستاذ الدكتور **فؤاد محمد النادى** (عضواً)

أستاذ القانون العام

كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر

الأستاذ الدكتور **محمد رفعت عبد الوهاب** (عضواً)

أستاذ القانون العام

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا "

صَدقَ اللهُ العَظِيم

سورة طه

من الآية رقم ١١٤

الإهـــداء

إلى من قال عنه الله تعالى: " وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ".

إلى من رفعت رأسى افتخاراً به.

إلى روح والدى الرائد الشهيد/ على أمين، أحد الشهداء الأبطال الأبرار فى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها.

إلى من أوصى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: " أمك ثم أمك ثم أمك ".

إلى من ضربت المثل فى الوفاء والعطاء ولم تنتظر الشكر أو الجزاء.

إلى أمى الغالية، أدام الله عليها الصحة والعافية.

إلى من قال عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الدنيا متاع وخير متاعها الزوجة الصالحة ".

إلى شريكتى فى الحياة خير عون وخير سند بعد الله عز وجل.

إلى زوجتى الغالية، اللهم ارضى عنها، وبارك لى فيها.

إلى زينة الحياة الدنيا.

إلى قرة عينى وسر سعادتى ومصدر طاقتى.

إلى أبنائى الأعزاء، اللهم احفظهم، وبارك لى فيهم.

إلى من اشدد بهم أزري وأشركهم فى أمري.

إلى من أقوى بهم وأضعف بدونهم.

إلى إخوتى الأعزاء، حفظهم الله.

إلى من قال عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إنما العلماء هم ورثة الأنبياء ".

إلى أساتذتى الكرام، جزاهم الله عنى وعن زملائى كل خير.

ومسك الختام، إلى من عمل بقول الله تعالى: " فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ".

فاستحق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أنا وكافل اليتيم كهاتين فى الجنة، وأشار بإصبعيه السبابة والوسطى ".

إلى الأب الفاضل المهندس/ محمد عسكر، أدعو الله عز وجل أن يجزيه عنى خير الجزاء.

اهـدي إليـكم هـذا العمـل

شكر وتقدير

الحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما وقد فرَغت من إنجاز هذا العمل بتوفيق من الله عز وجل، وما توفيقى إلا بالله، ومن لم يشكر الناس لم يشكرِ الله، فإنه لمن دواعى سرورى أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير وعظيم الامتنان والعرفان بالجميل إلى أساتذة وعلماء وفقهاء القانون العظام الأجلاء، ممن استفدت بعلمهم الغزير ومؤلفاتهم القيمة، وأخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور/ ماجد راغب الحلو

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية، الذى غمرنى بالفضل الكبير بقبول سيادته الإشراف على هذه الرسالة، فسيادته نعم الأب الوقور ونعم الناصح الأمين الذى أفاض على بعلمه وشملنى بعطفه وسماحته، ولم يدخر جهداً ولم يبخل على بوقته الثمين، وأسس لدى مبادىء وقواعد البحث العلمى السليم، فاستفدت من غزارة علمه وواسع خبراته. كما أشكر سيادته على الملاحظات الدقيقة والتوجيهات السديدة التى أثرت هذا البحث. وأدعو الله عز وجل أن يجزيه عنى خير الجزاء.

الأستاذ الدكتور/ فؤاد محمد النادى

أستاذ القانون العام بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر ومستشار الجامعة، الذى شرفنى وأسعدنى بقبول سيادته المشاركة فى الحكم على هذه الرسالة، مما يزيدها قوة وقيمة ووزناً، فسيادته من العلماء المشهود لهم برفعة المقام وغزارة العلم، جزاه الله عنى خيراً.

الأستاذ الدكتور/ محمد رفعت عبد الوهاب

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية، الذى شرفنى وأسعدنى بقبول سيادته المشاركة فى الحكم على هذه الرسالة، فسيادته لا يدخر جهداً فى تقديم يد العون والمساعدة لأبنائه الطلاب، أبقاه الله ذخراً للباحثين وطلبة العلم، وجعل الله ذلك فى ميزان حسناته، ومتعه بوافر الصحة ودوام العافية.

المقدمة

عرف الإنسان التحكيم منذ القدم، وحتى قبل ظهور الدولة نفسها كوسيلة للفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الأفراد، ولم يأفل نجم هذا النظام بل ازداد وازدهر يوماً بعد يوم، وأصبح ظاهرة من ظواهر العصر الحديث، الذى يتسم بتشابك العلاقات والمصالح، وتزايد المبادلات والمعاملات التجارية على المستويين الداخلى والخارجى، فأولته معظم التشريعات أهمية بالغة، وأبرمت بشأنه العديد من الاتفاقيات الدولية، وأنشئت له مراكز تحكيم متخصصة، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وإذا كان التحكيم نظاماً قانونياً، عرفته معظم التشريعات القديمة والحديثة، فإن هذا النظام قد تطور، واتسع نطاقه، ليشمل مجالات كانت بالأمس القريب بعيدة عنه، كما هو الحال فى المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية، التى تكون الإدارة طرفاً فيها، بوصفها سلطة عامة، وتتصل بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه، وتتسم بالطابع المميز للعقود الإدارية، وهو انتهاج أسلوب القانون العام من خلال تضمينه شروطاً استثنائية غير مألوفة فى العقود المدنية تجعل للإدارة مركزاً مميزاً عن مركز الطرف الآخر المتعاقد معها، فتلك العقود لم يكن متصوراً أن تقبل الدولة حسم المنازعات الناشئة عنها بواسطة التحكيم بدلاً من إخضاعها لجهة القضاء، نظراً لأن ذلك يعنى تنازلها عن الامتيازات التى تتمتع بها فى مواجهة غيرها، ومثولها على قدم المساواة معه أمام هيئة التحكيم. (١)

ولقد أصبح التحكيم يلعب دوراً هاماً وحيوياً فى حسم المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية، سواءً على الصعيد المحلى، أو الصعيد الدولى، فيتم اللجوء إليه من قبل المؤسسات والأفراد، نظراً لما يتميز به من مميزات عديدة، أبرزها: السرعة فى حسم النزاع، والمرونة والبساطة فى الإجراءات، وحرية الأطراف فى اختيار المحكمين والقواعد القانونية التى تطبق على النزاع، وأيضاً، لضمان سرية النزاع، فضلاً عن تفادى مشكلة بطء إجراءات التقاضى فى ظل التزايد الهائل للقضايا المعروضة على المحاكم، لذلك نجد أن أطراف النزاع قد وجدوا ضالتهم فى محكمين يمكنهم الاتفاق على تسميتهم للفصل فيما يثور بينهم من منازعات. (٢)

---

(١) د/ ماجد راغب الحلو، العقود الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص١٦.

(٢) د/ محمود السيد عمر التحيوى، التجاء الجهات الإدارية للتحكيم الاختيارى فى العقود الإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص١٤ وما بعدها.

الفهرس

الموضوع الصفحة

المقدمة ١

القسم الأول

العقود الإدارية ودعوى التحكيم وعلاقته بالقضاء

تمهيد وتقسيم ٧

الباب الأول: العقود الإدارية وتطور نظام التحكيم

تمهيد ٩

الفصل الأول: ماهية العقود الإدارية والتحكيم الإدارى وطبيعته القانونية

مقدمة ١٠

المبحث الأول: ماهية العقود الإدارية ١١

المطلب الأول: مفهوم العقد الإدارى ١٢

المطلب الثانى: عناصر العقد الإدارى ١٤

الفرع الأول: وجود الإدارة طرفاً فى العقد ١٥

الفرع الثانى: اتصال العقد بنشاط مرفق عام ١٨

الفرع الثالث: أن يتضمن العقد شروطاً استثنائية غير مألوفة فى عقود القانون الخاص ٢١

المطلب الثالث: تميز العقد الإدارى عن التصرفات القانونية الأخرى ٢٥

المبحث الثانى: ماهية التحكيم الإدارى ٢٩

المطلب الأول: تعريف التحكيم وأنواعه ٢٩

الفرع الأول: تعريف التحكيم ٢٩

الفرع الثانى: مزايا وعيوب التحكيم ٣٢

الفرع الثالث: أنواع التحكيم ٣٥

التحكيم الاختيارى والتحكيم الإجبارى والتحكيم المختلط ٣٥

التحكيم الداخلى والتحكيم الخارجى ٤١

التحكيم المؤسسى والتحكيم الحر ٤٢

التحكيم البسيط والتحكيم مع التفويض بالصلح ٤٢

المطلب الثانى: تميز التحكيم عن النظم المشابهة ٤٤
الفرع الأول: التحكيم والصلح ٤٤
الفرع الثانى: التحكيم والخبرة ٤٦
الفرع الثالث: التحكيم والتوفيق ٤٨
الفرع الرابع: التحكيم والوكالة ٤٩
الفرع الخامس: التحكيم والقضاء ٥٠
المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للتحكيم ٥٢
المطلب الأول: الطبيعة التعاقدية للتحكيم ٥٣
المطلب الثانى: الطبيعة القضائية للتحكيم ٥٦
المطلب الثالث: الطبيعة المختلطة أو المركبة للتحكيم ٥٨
المطلب الرابع: الطبيعة المستقلة أو الخاصة للتحكيم ٦٠

الفصل الثانى: التطور التشريعى لنظام التحكيم فى العقود الإدارية فى مصر

المبحث الأول: مرحلة غياب النص التشريعى بشأن التحكيم فى العقود الإدارية ٦٣
المطلب الأول: موقفه الفقه بشأن اللجوء إلى التحكيم فى العقود الإدارية ٦٥
الفرع الأول: الاتجاه المعارض للجوء إلى التحكيم فى العقود الإدارية ٦٥
الفرع الثانى: الاتجاه المؤيد للجوء إلى التحكيم فى العقود الإدارية ٧٠
المطلب الثانى: موقف القضاء بشأن اللجوء إلى التحكيم فى العقود الإدارية ٧١
الفرع الأول: موقف مجلس الدولة قبل صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ..... ٧١
موقف القضاء الإدارى ٧١
موقف الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ٧٣
الفرع الثانى: موقف القضاء العادى قبل صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ..... ٧٦
المبحث الثانى: صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية ٧٧
المطلب الأول: موقفه الفقه بعد صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ..... ٧٨
الفرع الأول: الاتجاه المؤيد للتحكيم فى العقود الإدارية ٧٨
الفرع الثانى: الاتجاه المعارض للتحكيم فى العقود الإدارية ٨١
الفرع الثالث: الاتجاه الوسط بين المؤيد والمعارض للتحكيم فى العقود الإدارية ٨٣
المطلب الثانى: موقف القضاء بعد صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ..... ٨٤
الفرع الأول: موقف مجلس الدولة بعد صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ..... ٨٤

الفرع الثانى: موقف القضاء العادى بعد صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ..... ٨٩
المبحث الثالث: خضوع العقود الإدارية للتحكيم بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ ..... ٩٣
المطلب الأول: نطاق تطبيق القانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ وشروطه ٩٤
النطاق الموضوعى لتطبيق القانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ ..... ٩٤
النطاق الزمنى لتطبيق القانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ ..... ٩٤
شروط تطبيق القانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ ..... ٩٧
المطلب الثانى: موقفه الفقه من إقرار المشرع للتحكيم فى العقود الإدارية ١٠٠
المطلب الثالث: موقف القضاء من إقرار المشرع للتحكيم فى العقود الإدارية ١١٠

الباب الثانى: دعوى التحكيم وعلاقته بالقضاء

تمهيد ١١٦

الفصل الأول: مراحل دعوى التحكيم فى القانون المصرى

المبحث الأول: الاتفاق على التحكيم ١١٧
المطلب الأول: تعريف اتفاق التحكيم ١١٨
المطلب الثانى: صور اتفاق التحكيم ١١٩
المطلب الثالث: شروط اتفاق التحكيم ١٢١
الشروط الموضوعية ١٢١
الشروط الشكلية ١٢٣
المطلب الرابع: آثار اتفاق التحكيم ١٢٥
المطلب الخامس: انتهاء اتفاق التحكيم ١٢٧
المبحث الثانى: تشكيل هيئة التحكيم وإجراءات الدعوى ١٢٩
المطلب الأول: هيئة التحكيم ١٢٩
اختيار المحكم ١٢٩
شروط المحكم ١٣١
رد المحكم ١٣١
إنهاء مهمة المحكم أو عزله ١٣٤
المطلب الثانى: إجراءات دعوى التحكيم ١٣٥
إجراءات الدعوى ١٣٥
المساواة الإجرائية ١٣٥

تاريخ بدء التحكيم ١٣٥
مكان التحكيم ١٣٦
لغة التحكيم ١٣٦
بدء الإجراءات ١٣٧
جلسات هيئة التحكيم ١٣٨
تعيين الخبراء ١٣٩
المبحث الثالث: حكم التحكيم وبطلانه وتنفيذه ١٤٠
المطلب الأول: حكم التحكيم ١٤٠
القواعد القانونية التى تطبق على النزاع ١٤٠
صدور حكم التحكيم بأغلبية الآراء ١٤١
تسوية النزاع ١٤٢
صدور أحكام وقتية ١٤٢
شكل حكم التحكيم ١٤٣
إعلان حكم التحكيم ١٤٣
ميعاد إصدار حكم التحكيم..... ١٤٤
وقف سريان الميعاد المحدد لإصدار حكم التحكيم ١٤٤
تفسير حكم التحكيم ١٤٥
تصحيح حكم التحكيم ١٤٦
صدور حكم تحكيم إضافى ١٤٦
المطلب الثانى: بطلان حكم التحكيم ١٤٨
دعوى بطلان حكم التحكيم ١٤٨
ميعاد رفع دعوى بطلان حكم التحكيم ١٤٩
المحكمة المختصة بنظر دعوى بطلان حكم التحكيم ١٥٠
مدى جواز الطعن فى الحكم الصادر فى دعوى البطلان ١٥١
المطلب الثالث: حجية أحكام المحكمين وتنفيذها ١٥٢
حجية أحكام المحكمين ١٥٢
تنفيذ أحكام المحكمين ١٥٢
وقف تنفيذ أحكام المحكمين ١٥٤

الفصل الثانى: العلاقة بين التحكيم والقضاء

مقدمة ١٥٥

المبحث الأول: الرقابة القضائية السابقة على صدور حكم التحكيم ١٥٨

المطلب الأول: الرقابة القضائية على اتفاق التحكيم ١٥٨

الفرع الأول: مراجعة قسم الفتوى لاتفاق التحكيم ١٥٩

حدود الدور الرقابى لقسم الفتوى ١٥٩

مدى الالتزام برأى قسم الفتوى ١٥٩

الفرع الثانى: الطعن ببطلان اتفاق التحكيم قبل صدور حكم التحكيم ١٦٠

التنظيم القانونى ١٦٠

حالات الطعن بشأن بطلان اتفاق التحكيم ١٦١

الجهة المختصة بنظر الطعن ببطلان اتفاق التحكيم ١٦٤

المطلب الثانى: الرقابة القضائية على هيئة التحكيم ١٦٦

الفرع الأول: دور القضاء فى تعيين المحكمين ١٦٦

الفرع الثانى: الرقابة القضائية على صحة تشكيل هيئة التحكيم ١٦٧

الفرع الثالث: رد القائم بالتحكيم ١٦٨

المبحث الثانى: الرقابة القضائية اللاحقة على صدور حكم التحكيم ١٧١

المطلب الأول: الرقابة القضائية قبل طلب تنفيذ حكم التحكيم ١٧١

الفرع الأول: الطعن فى حكم التحكيم ١٧٢

الفرع الثانى: الرقابة القضائية على الحكم التحكيم المطعون فيه ١٧٥

المطلب الثانى: الرقابة القضائية عند طلب تنفيذ حكم التحكيم ١٧٨

الفرع الأول: قواعد تنفيذ حكم التحكيم ١٧٨

الفرع الثانى: حدود الرقابة القضائية على حكم التحكيم عند طلب تنفيذه ١٨١

نطاق الرقابة القضائية عند طلب تنفيذ حكم التحكيم ١٨٢

الطبيعة القانونية للرقابة القضائية عند طلب تنفيذ حكم التحكيم ١٨٢

القسم الثانى

التحكيم فى العقود الإدارية الدولية مع تطبيقات عملية لنظام التحكيم

تمهيد وتقسيم ١٨٦

الباب الأول: التحكيم فى العقود الإدارية الدولية

تمهيد ١٨٨

الفصل الأول: العقود الإدارية الدولية وأساليب التعاقد فيها ومبررات التحكيم فى منازعاتها

المبحث الأول: تعريف العقود الإدارية الدولية ١٨٩

المعيار المميز للعقد الإدارى الدولى ١٩٠

المبحث الثانى: أساليب التعاقد فى العقود الإدارية الدولية ١٩٣

طريقة المناقصة أو المزايدة ١٩٤

طريقة الممارسة ١٩٥

طريقة الاتفاق المباشر ١٩٦

المبحث الثالث: مبررات التحكيم فى العقود الإدارية الدولية ١٩٧

الفصل الثانى: التحكيم فى إطار الاتفاقيات الدولية

مقدمة ١٩٩

المبحث الأول: اتفاقية نيويورك المبرمة عام ١٩٥٨ ..... ٢٠٠

موقف مصر من الاتفاقية ٢٠٤

موقف فرنسا من الاتفاقية ٢٠٥

المبحث الثانى: اتفاقية جنيف الأوروبية المبرمة عام ١٩٦١ ..... ٢٠٦

المبحث الثالث: اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى المبرمة عام ١٩٦٥ ..... ٢١٠

موقف مصر من الاتفاقية ٢١٣

الفصل الثالث: موقف التشريع والقضاء من التحكيم فى العقود الإدارية الدولية

المبحث الأول: موقف المشرع المصرى من التحكيم فى العقود الإدارية الدولية ٢١٦

المبحث الثانى: موقف القضاء والمشرع الفرنسى من التحكيم فى العقود الإدارية الدولية ٢٢٨

المطلب الأول: موقف القضاء الفرنسى من التحكيم فى العقود الإدارية الدولية ٢٢٩

موقف القضاء العادى الفرنسى ٢٢٩

موقف القضاء الإدارى الفرنسى ٢٣٤

المطلب الثانى: موقف المشرع الفرنسى من التحكيم فى العقود الإدارية الدولية ٢٣٨

الباب الثانى: تطبيقات عملية للتحكيم فى العقود الإدارية

تمهيد ٢٤٤

الفصل الأول: التحكيم فى عقود الاستثمار

المبحث الأول: أهلية أشخاص القانون العام فى الدخول طرفاً فى اتفاق التحكيم فى عقود الاستثمار ٢٤٧

اختلاف الوضع فى مصر عن فرنسا ٢٤٧

المطلب الأول: قدرة أشخاص القانون العام على الدخول طرفاً فى اتفاق التحكيم فى ضوء أحكام القانون الوطنى ٢٤٨

النصوص التشريعية فى مصر ٢٤٩

النصوص التشريعية فى فرنسا ٢٥٣

المطلب الثانى: دور اتفاقية واشنطن فى حسم منازعات الاستثمار بين الدولة ورعايا الدول الأخرى ٢٥٥

الفرع الأول: أهلية الدولة وأشخاص القانون العام على اللجوء إلى التحكيم فى ضوء اتفاقية واشنطن ٢٥٦

الفرع الثانى: شروط اختصاص المركز الدولى بنظر منازعات الاستثمار ٢٥٧

المبحث الثانى: أثر شرط التحكيم الوارد فى عقود الاستثمار ٢٥٨

المطلب الأول: أثر شرط التحكيم على الحصانة القضائية للدولة ٢٥٩

الفرع الأول: أثر شرط التحكيم على الحصانة القضائية للدولة أمام هيئة التحكيم ٢٥٩

الفرع الثانى: أثر شرط التحكيم على الحصانة القضائية للدولة أمام المحاكم القضائية ٢٦٢

لجوء الدولة المتعاقدة مع المستثمر الأجنبى إلى القضاء الوطنى لدولة أخرى ٢٦٢

لجوء المتعاقد مع الدولة إلى رفع الدعوى أمام قضائه الوطنى ٢٦٣

حصانة الدولة ضد تنفيذ حكم التحكيم ٢٦٥

المطلب الثانى: أثر الإجراءات الانفرادية التى تتخذها الدولة على شرط التحكيم ٢٦٧

الفرع الأول: التغيرات التشريعية فى القانون الواجب التطبيق ٢٦٨

أثر التغيرات التشريعية فى القانون الواجب التطبيق على شرط التحكيم ٢٦٩

الفرع الثانى: فسخ الدولة المضيفة لعقد الاستثمار وأثره على شرط التحكيم ٢٧٣

المطلب الثالث: أثر تغير الظروف على شرط التحكيم ٢٧٩

الفصل الثانى: التحكيم فى عقود البوت

مقدمة ٢٨٠
المبحث الأول: ماهية عقود البوت وأشكالها وطبيعتها القانونية ٢٨١
المطلب الأول: ماهية عقود البوت ٢٨١
المطلب الثانى: أشكال عقود البوت ٢٨٦
عقود البناء والتملك والتشغيل والتحويل ٢٨٦
عقود البناء والتحويل والتشغيل ٢٨٧
عقود البناء وتأجير الاستغلال والتحويل ٢٨٧
عقود البناء والاستئجار والتشغيل والتحويل ٢٨٧
عقود التحديث والتملك والاستغلال والتسليم ٢٨٨
عقود التصميم والتشييد والتمويل والاستغلال ٢٨٩
عقود التجديد والتملك والاستغلال ٢٨٩
عقود البناء والتمويل والتحويل ٢٩٠
عقود التأجير والتدريب والتحويل ٢٩٠
المطلب الثالث: الطبيعة القانونية لعقود البوت ٢٩١
الطبيعة الإدارية لعقود البوت ٢٩١
الطبيعة الدولية لعقود البوت ٢٩٢
المبحث الثانى: تسوية منازعات عقود البوت عن طريق التحكيم ٢٩٣
المطلب الأول: قدرة الدولة وأشخاص القانون العام على الدخـول طرفاً فى اتفاق التحـكيم فى عقود البوت ٢٩٤
اختلاف الوضع فى مصر عن فرنسا ٢٩٤
المطلب الثانى: كيفية تسوية المنازعات فى عقود البوت بطريق التحكيم ٢٩٥

الفصل الثالث: التحكيم فى عقود البترول

المبحث الأول: التعريف بامتياز البترول وطبيعته القانونية ٢٩٧
المطلب الأول: التعريف بامتياز البترول ٢٩٨
المطلب الثانى: الطبيعة القانونية لامتياز البترول ٢٩٩
المبحث الثانى: دور التحكيم فى حسم منازعات عقود البترول ٣٠٣

المطلب الأول: نطاق التحكيم فى عقود البترول ٣٠٤
الفرع الأول: التحكيم كوسيلة لحسم منازعات عقود البترول ٣٠٥
الفرع الثانى: التحفظات الواردة على نطاق التحكيم فى عقود البترول ٣٠٨
التحفظات المتعلقة بسيادة الدولة ٣٠٨
التحفظات الموضوعية ٣٠٨
المطلب الثانى: أثر إجراء التحكيم فى عقود البترول بالخارج على سيادة الدولة المضيفة ٣١٠

الفصل الرابع: التحكيم فى العقود الدولية للإنشاءات

المبحث الأول: تعريف العقود الدولية للإنشاءات وطبيعتها القانونية ٣١٦
المطلب الأول: تعريف العقود الدولية للإنشاءات الدولية ٣١٦
المطلب الثانى: الطبيعة القانونية لعقود الإنشاءات الدولية ٣١٧
الفرع الأول: الطبيعة الإدارية لعقود الإنشاءات الدولية ٣١٨
الفرع الثانى: الطبيعة الدولية لعقود الإنشاءات الدولية ٣١٩
المعيار القانونى كأساس لدولية التحكيم ٣١٩
المعيار الاقتصادى كأساس لدولية التحكيم ٣٢٠
أثر الطبيعة الإدارية لعقود الإنشاءات على صفتها الدولية ٣٢٣
المبحث الثانى: تنظيم التحكيم فى عقود الإنشاءات الدولية فى ظل عقد الفيديك ٣٢٤
المطلب الأول: شروط قبول دعوى التحكيم فى ضوء عقد الفيديك ٣٢٦
المطلب الثانى: أثر إجراء التحكيم فى الخارج على تنفيذ الحكم ٣٣٢

الفصل الخامس: القانون الواجب التطبيق على التحكيم فى العقود الإدارية

المبحث الأول: القانون الواجب التطبيق على التحكيم فى العقود الإدارية من الناحية الموضوعية ٣٣٥
المطلب الأول: الاختيار الصريح والاختيار الضمنى للقانون الواجب التطبيق على التحكيم .. ٣٣٦
الفرع الأول: الاختيار الصريح للقانون الواجب التطبيق على التحكيم ٣٣٧
مدى التزام المحكم بتطبيق القانون المختار من قبل الأطراف ٣٤٠
الفرع الثانى: الاختيار الضمنى للقانون الواجب التطبيق على التحكيم ٣٤٥
المطلب الثانى: إغفال اختيار أطراف النزاع للقانون الواجب التطبيق على التحكيم ٣٤٨
المبحث الثانى: القانون الواجب التطبيق على التحكيم فى العقود الإدارية من الناحية الإجرائية ٣٥٤

المطلب الأول: خضوع إجراءات التحكيم لقانون الإرادة ٣٥٥
المطلب الثاني: تحديد القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم
فى حالة إغفال اختيار الأطراف له ٣٥٩
الفرع الأول: خضوع إجراءات التحكيم لقانون مقر التحكيم ٣٦٠
الفرع الثانى: تطبيق قواعد القانون الدولى العام ٣٦٢

الخاتمة والتوصيات والنتائج ٣٦٥

الملخص ٣٧٢

المراجع ٣٧٤

الفهرس ٣٩١

T07-01371